THE
DEMOCRATIC
ECONOMY
الاقتصاد الديمقراطي

تقرير 2021 / 04 / 04

المحور 04

نحو
اقتصاد ديمقراطي

النقابات البديلة وبُنى التضامن الاجتماعي

محتـــوى

تقـــرير
المحور الرابع

I. المقدمـــــة	11
II. سياق العمل اللبناني	12
III. لمحة عن الحركة العمالية الحالية في لبنان	14
IV. استكشاف النقابات البديلة	22
V. استكشاف شبكات الأمان الإجتماعي وأجهزة التضامن الإجتماعي	26
VI.نحو اقتصاد أكثر ديمقراطيّة: التوصيات و الإنعكاسات	29

عن الاقتصاد الديمقراطي

مبادرة الاقتصاد الدّيمقراطي هي حديث السّنة و يعالج مختلف العناصر الأساسية المطلوبة لتمهيد الطّريق نحو اقتصاد ديمقراطي في لبنان. في إطار هذه المبادرة، سيتمّ عقد أربعة مؤتمرات هادفة لتغطية موضوعات مختلفة أهمّها: مؤسّسات الإقتصاد التّضامني والعملات الأجنبيّة والتّكنولوجيا والإبتكار، وإعادة تصوّر المؤسّسات الصّغرى والصغيرة والمتوسّطة وهيكلة النّقابات البديلة والتّضامن الإجتماعي.

تهدف هذه المبادرة إلى ضمّ جمهور إنتقائي يشمل أكاديميّين وناشطين ومنظّمات غير حكوميّة ومتبرّعين دوليّين وأعضاء المجتمع والتّكنولوجيّين والممارسين والباحثين المتواجدين محلّياً ودولياً، للدّخول في حوار بنّاء حول الوقائع الإجتماعيّة والاقتصاديّة في لبنان، وليتوصّلوا جماعيّاً إلى أفكار محدّدة وتقديم توصيات وحلول ومسارات وخيارات سياقيّة وعمليّة.

يناقش تقرير المؤتمر المواضيعي الرابع الذي عقد على مدى ثلاثة أيام متتالية: الأول، الثاني والثالث من كانون الأول/ديسمبر 2021 موضوع النقابات البديلة وبُنى التضامن الاجتماعي.
يعرض هذا التقرير النتائج الرئيسية للمؤتمر وينظر في الحلول والتوصيات الممكنة.

المتحدثين
صفحة 05

لمحة عن الحركة العمالية الحالية في لبنان
صفحة 14

نحو اقتصاد أكثر ديمقراطية: التوصيات والإنعكاسات
صفحة 29

تنـــويه:

إن الأَفْكار ووجهات النظرِ والآراء الَتي أعرب عنها المتحدثُون أَثناء المؤَتمر تعود فقط إلى المتحدثينَ أنفسهم ولا تعكسُ بالضَّرورَة وُجْهَة نَظرِ وَأفْكار وَأراءَ مُبادَرَة الإقتصاد الدّيمُقْراطيِّ وَأعْضائَها. كَما أنَّ المُبادَرَة لا تتحمل أي مَسؤوليةٍ عَن المَتحدثين المدعوين إلى المشارَكة في المؤتمرات. بالإضافة إلى ما سبق ، فإن إشارة أيّ من المتحدثين إلى أي منتجٍ أو عملية أو خدمة أو منظمة محددة لا تشكل، أو تعني ضمْنا، تأييدا أو توصية أو تفضيل من جهة مبادرة الإقتصاد الديمقراطي.

لائحة المتحدثين

عبد المجيد الزار

حاصل على شهادة شهادة في التكنولوجيا الحيوية الطبية من المعهد العالي للتكنولوجيا الحيوية في المنستير. بخبرة غنية في قطاع الزراعة ، يشغل السيد عبد المجيد حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة الشركة التعاونية «النور للدواجن» بالإضافة إلى كونه الرئيس المنتخب للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

أدونيس، إسكندر وفراس عماد

أدونيس عماد لديه ماجستير في التأهيل وتنظيم المجال الجغرافي، اسكندر عماد لديه ماجستير في الادارة العامة والتسويق وفراس عماد خبير في الزراعة العضوية. أسسوا مع بعضهم البعض مبادرة غرسة خير وهي مبادرة طلابية شبابية نسائية تهدف الى إنماء القطاع الزراعي في وجه ثقافي تطوعي عن طريق، دمج شرائح المجتمع لتحقيق مبدأ التكافل المجتمعي ، وحث جيل الشباب للعقلية الانتاجية عبر كسر الصورة التقليدية الموروثة عن القطاع الزراعي.

د.أحمد الديراني

أستاذ سابق في معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية وناشط عمالي ونقابي، مساهم ومشارك في العديد من الاضرابات والتحركات العمالية. وهو أيضاً خبير في شؤون التدريب على قوانين العمل والضمان الاجتماعي والعمل النقابي، وباحث اجتماعي.

فرح قبيسي

فرح قبيسي باحثة مستقلة ومستشارة في مجال النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. تعنى في أبحاثها في موضوعات بناء الحركات النسوية التقاطعية، مع التركيز على التنظيم العمالي النظامي وغير النظامي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أكملت درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والاقتصاد السياسي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة جواهر لال نهرو في دلهي.

لائحة المتحدثين

غسان صليبي

يعمل حاليا كمستشار مستقل، بعد أن عمل طويلا كسكريتير إقليمي في الاتحاد الدولي لنقابات الخدمات العامة، ومن قبله كمستشار للاتحاد العمالي العام في لبنان أثناء الحرب وبعد انتهائها بثلاث سنوات. له عدة كتب وأبحاث من بينها:

- في الاتحاد قوة، حول مشكلات الاتحاد العمالي العام في لبنان
- الحركة النقابية العربية، آفاق بحثية
- انتفاضة ١٧ تشرين، الظاهرة وخلفياتها الاجتماعية والسياسية.
- صدر له حديثا نصوص أدبية تحت عنوان «زهرة في حائط».

غنى بو شقرة

غنى تؤمن بالأحلام، وبخير الإنسان، وبالثورة بوجه الظلم. دفعها شغفها لإحداث تغيير إيجابي في مجتمعها إلى دراسة ماجستير في إدارة المنظمات غير الحكومية. وهي تشارك في أعمال تطوعية مع منظمات مختلفة منذ عام 2009. تشغل حاليًا منصب رئيسة (JCI Lebanon) لعام 2021، وهي جزء من شبكة عالمية تطوعية تهدف إلى النهوض بالمجتمعات وتوفير فرص تنموية لتمكين الشباب وتحويلهم إلى قادة من صنّاع التغيير و مبادرون ومبادرات ذوي مهارات عالية في التواصل الفعّال وبناء العلاقات.

هلا كميل دحروج

بعد أكثر من 20 عامًا من المشاركة الفاعلة في قطاع الإعلانات كمديرة إبداعية وكاتبة ، قادها سعييها الطبيعي لإيجاد الحلول باستمرار في عام 2019 إلى إنشاء وتطوير وقيادة LibanTROC ، وهي منصة وسائط اجتماعية تلقائية مبتكرة نمت لتصبح منظمة غير ربحية . سمح لها هذا التحول القسري بإعادة توجيه طاقتها إلى المشهد الإنساني ، حيث أصبحت LibanTROC شبكة أمان تربط أكثر من 75.000 عضو وتوفر جميع أنواع الحلول لمعالجة الأزمة الحالية.

لائحة المتحدثين

حنا مخايل

ولد في لبنان ونشأ فيه ، حصل على دبلوم الهندسة الزراعية من جامعة الروح القدس الكسليك (USEK) وماجستير في وقاية النبات من الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB). أجرى حنا دراستين استهدفتا ذبابة فاكهة البحر الأبيض المتوسط (Ceratitis capitata) على التفاح في شمال لبنان، فقام بمراقبة الآفة لتحديد دورة حياتها وإدخال ممارسات جديدة مستدامة وبيئية لإدارتها. بالتوازي مع ذلك ، كان حنا يعمل في منظمات غير حكومية مختلفة وشركات زراعية خاصة ووكالات تابعة للأمم المتحدة وكان يركز دائمًا في زياراته الميدانية والتدريب والاستشارات على أهمية ممارسات الزراعة المستدامة مقارنة بالممارسات التقليدية. في كانون الثاني (يناير) 2020 ، أنشأ حنا وأصدقاؤه مجموعة على فيسبوك عُرفت باسم إزرع Izraa هو مجتمع افتراضي غير ربحي يقدم استشارات مجانية عبر الإنترنت ، ويسوق للمزارعين ويمكّن الناس من الزراعة في المنزل، أينما كانوا.

هاشم عدنان

هو جسد وروح باحثة. جاء الى هذا الكوكب عام ١٩٨٤، حط في لبنان وأحب الثمانينات رغم كل الترومات التي رافقتها. هو مسرحي ومنظّم مقيم في بيروت. حصل على ديبلوم دراسات عليا في التمثيل والإخراج من معهد الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية عام ٢٠٠٦. لعب دور المجنون في مشروع التخرّج وسكنته تلك الشخصية منذ ذلك الحين. يهتم بشكل خاص بكل ما هو سياسي وراء كل نَفَس ووجبة ونص وحدث. يمارس فن المسرح كفضاء لإعادة خلق الواقع خارج السياقات النيو ليبرالية المهيمنة عليه. يهتم بالاحتمالات الكامنة في الممارسات الفنية الجماعية والتعاونية والفردية بأبعادها التنظيمية والمنهجية.

هند حمدان

باحثة مختصة بالجندر الاجتماعي والتنمية الاجتماعية. حائزة على ماجستير في علوم التنمية الاجتماعية والهجرة مع التخصص بالدراسات الجندرية من جامعة SOAS في لندن وعلى ماجستير في الادارة من جامعة ESCP Europe في باريس. أنجزت ابحاثاً في مجالات عدّة أبرزها يتعلّق بالعمالة الاجنبية والمنزلية والنساء اللاجئات في لبنان والعنف الجندري. تعمل كمستشارة في مجال العمل النقابي في العالم العربي.

لائحة المتحدثين

ماهر أبو شقرا

منظِّم مجتمعي وسياسي. مستشار في تصميم الأبحاث الاجتماعية والسياسية وعضو مؤسس في دليل تضامن، وهي مؤسسة تعمل على دعم وتنظيم وتطوير المؤسسات الاقتصادية التضامنية ومؤسسات الاقتصاد الديمقراطي. لديه خبرة تزيد عن 15 سنة في تصميم الأبحاث والدراسات ومنهجيات البحث وأدواتها، وخبرة في الهيكلة والتنظيم للمبادرات المجتمعية والسياسية والمشاريع الاقتصادية. مجاز في المعلوماتية الإدارية ومجاز في علم النفس. نشر له كتاب "العقل: سفر في عالم مجرد"، الصادر عن دار الفارابي في العام 2013، وله عدد من المقالات في الحقلين الاجتماعي والسياسي.

مارون كرم

هو من المؤسسين ورئيس "بيتنا بيتك"، وهي منظمة غير ربحية مقرها بيروت ، لبنان.تم تأسيسها لأول مرة لدعم رواد الرعاية الصحية الذين يعملون ضد جائحة كورونا، وقد طور المنظمة في وقت قياسي لمواجهة تحدٍ أكثر صعوبة: إعادة بناء بيروت بعد الدمار الناجم عن انفجار الميناء في 4 آب 2020 . من خلال تسخير خبرته كقائد كشفي قديم ورائد أعمال تسويق رقمي. حشد مارون ونظم آلاف المتطوعين\ات بسرعة هائلة لمساعدة الناس على إصلاح منازلهم وإعادة فتح أعمالهم التجارية. أصبح بيتنا بيتك رمزًا للأمل والإيجابية في لبنان. اعتبارًا من شباط 2021 ، أخذ مارون وفريقه "بيتنا بيتك" إلى أبعد من ذلك في جميع أنحاء لبنان، من خلال نشر روح ريادة الأعمال الناجحة في البلدات والقرى، وربط الاغتراب اللبناني بالمؤسسات الصغيرة المحلية وتزويدهم بالاستثمارات والأدوات اللازمة لتحقيق الاستدامة في المجتمع وسط الأزمة الاقتصادية الخانقة.

نديم القاق

باحث سياسي وطالب دراسات عليا في علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت. هو باحث مقيم في مركز مبادرة سياسات الغد حيث يدير مشاريع بحثية حول حراك المعارضة اللبنانية. في أبحاثه الأكاديمية، يعالج نديم التفاعل بين الأيديولوجية النيوليبرالية، الثورات المضادة والمخيلة السياسية الراديكالية. كتب نديم أيضًا فصلاً حول الحراك النقابي البديل في كتاب لم يُنشر بعد عن ثورة ١٧ تشرين.

لائحة المتحدثين

نزار رمال

هو شريك إداري في For Development، cc ، وهي شركة مدنية لبنانية تقدم خدمات الاستشارات وإنتاج الموارد والتدريب للقطاع العام والمنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة بشأن المناصرة وتنمية المجتمع، والتخطيط الاستراتيجي، والقيادة، والتدريب التفاعلي، والتعليم غير الرسمي.
يحمل رمال درجات في تنظيم المجتمع من جامعة القديس يوسف في بيروت ، وتابع دورات متخصصة في تحويل الصراع والتنمية في جامعة إيستر مينونايت في ويست فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. وهو مدرب معتمد لكلية الصحة العامة بالجامعة الأمريكية في بيروت، وكذلك مركز بجامعة جونز هوبكنز.

نور تركماني

باحثة وكاتبة لبنانية سورية، مقيمة حالياً في بيروت، تعمل على سياسات التنمية والتحركات الاجتماعية في الشرق الأوسط.

د. رنا جواد

محاضرة في السياسات الاجتماعية بجامعة باث. وهي من المؤسسين لشبكة السياسة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا www.menasp.com ، وهي منصة تبادل المعرفة الوحيدة في العالم المخصصة لقضايا السياسات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط. لديها 20 عامًا من الخبرة في البحث حول السياسة الاجتماعية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومعترف بها دوليًا كباحثة رائدة في مجالها. بالإضافة إلى تأليف المنشورات الأكاديمية الرئيسية حول التطور المؤسسي والسياسي للسياسة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، يتم استشارتها بانتظام من قبل الوكالات الدولية والحكومات. لديها خبرة واسعة في إدارة المشاريع الأكاديمية والاستشارية الكبيرة بالإضافة إلى التكليف بإجراء البحوث لصالح UKRI كجزء من المشروع الحالي الممول من GCRF لفحص العلاقة بين السياسة الاجتماعية ومنع الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لديها العديد من الأدوار الاستشارية البحثية بما في ذلك كعضو في كلية مراجعة الأقران في مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة وكعضوة في المجلس الاستشاري لمجلة International Social Security Review التابعة لمنظمة العمل الدولية.

لائحة المتحدثين

سعيد عيسى

كاتب وباحث وخبير في الشؤون العمالية والنقابية، خبير معتمد من الاتحاد الأوروبي في الحوار الاجتماعي، عضو مجلس إدارة اللجنة التوجيهية للشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية في البنك الدولي، عضو في المكتب التنفيذي للمرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين في لبنان، مدير سابق المشاريع الميدانية والعلاقات العامة في الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية فرع منظمة الشفافية الدولية في لبنان وعضو الهيئة العامة للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد، له عدد كبير من المقالات والأبحاث والدراسات المنشورة
حائز على دكتوراه في الأنثروبولوجيا الاقتصادية ودبلوم دراسات عليا في أنثروبولوجيا المدينة وماجستير في علم اجتماع العمل وعلم اجتماع المدينة وإجازة في العلوم الاجتماعية.

بيار الخوري

ناشط سياسي منذ سنة 2008, و عضو من تنظيم لحقي. و هو من منظمي مبادرة تضامن المتن و هي مبادرة تمكن أفراد المجتمع لمشاركة الموارد تطوعيا من أجل مصالح مشتركة.

المقدمة

تعد أسس الفكر الليبرالي الجديد المهيمنة في لبنان التي فرضتها الطبقة السياسية الحاكمة في سياق الطائفية والتي تحافظ عليها النخبة خصما رئيسيا ضد تعزيز آليات وهياكل الرعاية الاجتماعية التي تعطي الأولوية لسبل عيش الناس ورفاههم. تم تصميم النماذج السياسية والاقتصادية السائدة منذ استقلال البلاد في عام 1943 لخدمة مصالح السلطات الحاكمة والحفاظ على سلطتها من خلال بناء وتقوية شبكات المحسوبية الخاصة بها. تاريخيا، لعبت النقابات والنقابات المهنية دورا رئيسيا في مواجهة شبكات المحسوبية. رغم ذلك، بذلت الطبقة السياسية الحاكمة جهودًا كبيرة منذ نهاية الحرب الأهلية للسيطرة على النقابات والحركات العمالية وإغلاقها أمام المنشقين [7].

مع استمرار انتشار النيوليبرالية في لبنان والمنطقة، أصبحت التسلسلات الهرمية أكثر تشددًا داخل الهياكل التنظيمية للشركات، مما يؤثر سلبًا على حقوق العمال. والأسوأ من ذلك، أن معظم النقابات والاتحادات العمالية وشبكات الأمان الموجودة في لبنان يتم حشدها من قبل الطبقة الحاكمة و من خلال اللعب على نقطة الطائفية. ظهرت نتيجة لذلك نقابات مهنية وحركات سياسية مستقلة جديدة منذ انتفاضة 17 أكتوبر 2019، تقف ضد الحكم الطائفي، والفساد المستشري، والاقتصاد الراكد، واللامساواة والبطالة المتزايدة ، والظلم الاجتماعي.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم لمحة سريعة عن الحركة العمالية الحالية في لبنان واستكشاف الدور الحاسم للنقابات البديلة وهياكل التضامن الاجتماعي في دفع قوى التغيير نحو اقتصاد ديمقراطي في لبنان. سيناقش هذا التقرير أيضًا المساهمات ذات الصلة لهذا القطاع، مع تقديم توصيات مجدية والتفكير في الأساليب ذات الصلة التي تعتبر حاسمة لوجودها وتشغيلها داخل هذا الاقتصاد الديمقراطي.

قام المتحدثون خلال المؤتمر بعمليات النقاش والتحليل للوضع الحالي للنقابات وشبكات الأمان الاجتماعي القائمة في لبنان، وسلطوا الضوء على التحديات المختلفة التي تواجهها، وقاموا بوضع تصور للمسارات والتوصيات المستقبلية، بما في ذلك إعادة هيكلة النقابات القائمة وإعادة تنظيمها نحو نقابات أكثر ديمقراطية، ووضع البنية التحتية الاجتماعية لشبكات الأمان لتعزيز استدامتها والتحول نحو هياكل التضامن الاجتماعي. خلال هذا المؤتمر تم تسليط الضوءعلى أهمية حشد الناس وتنظيمهم للمشاركة الفعالة في صنع القرار.

سياق العمل اللبناني

1. العرض والطلب على العمالة

يشهد لبنان أزمات متعددة ومتقاطعة تؤثر حاليًا على فرص العمل وسبل معيشة جميع السكان بشكل عام، والسكان اللبنانيين واللاجئين الذين يعانون أصلاً ن الفقر والضعف على وجه الخصوص.

وكان للأزمات أثر ثقيل على مختلف القطاعات حيث أنها كانت مدفوعة أساسا بتحديات متنوعة، بما في ذلك التحديات الاقتصادية والصحية والإنسانية والسياسية الكبيرة المستمرة.

في الواقع تتمثل التحديات الكبرى التي تواجه البلاد حاليًا بالآثار الشاملة لسنوات من تصاعد الدين العام، والاعتماد غير الرسمي لضوابط صارمة على رأس المال من قبل القطاع المصرفي، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية والتضخم، ومحدودية الوصول إلى العملات الأجنبية والواردات ، وعدم الاستقرار السياسي ، وتفشي فيروس كورونا المستجد وانفجار ميناء بيروت والعدد الهائل من اللاجئين في البلاد [8 ، 20].

وعلى وجه الخصوص أدت تدابير السلامة العامة المطبقة استجابة لوباء COVID-19 إلى مزيد من التشرذم للاقتصاد الضعيف أضلاً وكان لها آثار سلبية على معظم القطاعات، لا سيما على المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تشكل جزءًا رئيسيًا من الاقتصاد اللبناني. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الطلب على العمالة في هذا القطاع [6].

وتجدر الإشارة إلى أن سوق العمل اللبناني يعاني من ضعف بنيوي يشكل جذور انتشار البطالة الطويلة الأمد. وفقًا لتقرير صدر مؤخرًا عن منظمة العمل الدولية (ILO) ، يشمل أوجه اضعف البنيوي هذا „خلق فرص عمل غير كافية ، وعدم تطابق المهارات ، وظروف العمل / الأجور غير الجذابة، والافتقار إلى الجهود الفعالة لإدماج الشباب والنساء في سوق العمل" [9، ص 87].

إضافة إلى ذلك عندما يتعلق الأمر بتوفير العمالة في لبنان، فمن الجدير بالذكر أن نظام التعليم اللبناني مخصخص بدرجة كبيرة مع وجود جامعة حكومية رئيسية واحدة فقط هي الجامعة اللبنانية، برسوم سنوية معقولة.

بالإضافة إلى ذلك يختار غالبية الطلاب عادةً التخصصات والمهن التي تحظى بتقدير كبير تقليديًا ومكانة إجتماعية مثل القانون والهندسة والطب مما يؤدي إلى وفرة كبيرة من الخريجين مقابل العدد المحدود المتاح من الوظائف وفرص العمل.

وبنفس الطريقة يرتبط التعليم والتدريب التقني والمهني في لبنان بالأجور المنخفضة وظروف العمل السيئة وانعدام الآفاق الوظيفية مما يثني الشباب عن دخول هذا المجال ويجعلهم يلجؤن إليه كخيار أخير.

باختصار لا تزال هناك فجوات كبيرة سائدة، بما في ذلك العدد المحدود للوظائف الشاغرة المعلن عنها وعدم التوافق بين المهارات الحالية المتاحة بين الموظفين وتلك التي يطلبها أصحاب العمل، وكل ذلك يؤدي إلى تفاقم نظام الأداء الضعيف في البلاد [11].

بالإضافة إلى ذلك، تُرجم التأثير المشترك للأزمة إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة، لا سيما بين النساء والشباب، بالإضافة إلى إغلاق الأعمال، وانخفاض الأجور وساعات العمل، وانخفاض الطلب الإجمالي على السلع والخدمات بسبب التغيير في أنماط الاستهلاك ، وزيادة معدل الهجرة مما أدى إلى „هجرة العقول" التي أثرت على الشركات التي تبحث عن موظفين يتمتعون بمهارات عالية.

وقد أدى هذا بدوره إلى حلقة مفرغة من فقدان الوظائف وعدم المساواة في الدخل، وانخفاض مستويات النشاط الاقتصادي والإنتاجية [9 ، 10 ، 20].

> الاقتصاد اللبناني مبني على نحو يتعارض مع المصلحة العامة والخدمة العامة وحقوق الإنسان الأساسية في الحصول على الرعاية الصحية الملائمة والتعليم وأمور أخرى ذات أهمية
>
> **نزار رمال**

A sanitation worker employed by Lebanese company Ramco pauses for a picture while working a shift at the peak of the COVID-19 pandemic. April 6, 2020.
Photo by Marwan Tahtah - The Public Source

2. العمالة غير الرسمية

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن حوالي 77 في المائة من مجموع العمالة في لبنان هي عمالة غير رسمية حيث أن يتم تحديد العمالة غير الرسمية تبعًا لخصائص الوظيفة أو طبيعتها، وفيما يتعلق بأحكام وشروط العمل إلى جانب أي حماية أو استحقاقات يحصل عليها الموظف [9].

ترى إدارة الإحصاء المركزية اللبنانية أن تقريبا إجمالي الأنشطة غير الرسمية في الأسر تعود إلى وجود خدم المنازل (97%) يليها قطاعا الزراعة (88%) والبناء (84% تقريبا) [14].

إن معدلات العمالة غير الرسمية مرتفعة للغاية بين السوريين والفلسطينيين (95٪ و 93.9٪ على التوالي)، مقارنة بالعاملين اللبنانيين من أسر ضعيفة (64.3٪) [9].

وسط التحديات الحالية التي يواجهها لبنان، أُجبر العديد من العمال غير الرسميين على ترك وظائفهم ، أو تم تخفيض رواتبهم بشكل كبير أو ساعات عملهم.

في الواقع ، وخاصة في أوقات الأزمات وانخفاض النشاط الاقتصادي ، يمكن أن تمثل عقود العمل غير الرسمية تهديدات كبيرة للموظفين، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر حرمانًا.

يترجم ذلك في سوق العمل اللبناني الذي يتسم بظروف عمل سيئة وغير آمنة، وبتدني الأجور، ونقص أنظمة الحماية بما في ذلك تغطية الرعاية الصحية، وتغطية الضمان الاجتماعي، والإجازات السنوية والمرضية مدفوعة الأجر، من بين أمور أخرى.

لمحة عن الحركة العمالية الحالية في لبنان

1. النقابات الموجودة: الواقع والتحديات

يعود وجود الحركات والنقابات العمالية في لبنان إلى ما قبل الحرب الأهلية، على الرغم من الحدود الطائفية التي كانت منتشرة في البلاد. عُرف عن هذه الحركة أنها منظمة ونشطة إلى حد ما وقد تعززت بفعل اندفاع الحركات العمالية العالمية وصعود الأحزاب الشيوعية في العالم العربي، فضلاً عن كونها تكمل عمل الصناعات المتنامية في البلاد في ذلك الوقت. ومع ذلك ، فقد كانت دائمًا مجزأة وضعيفة من قبل نظام الحكم بعد انتهاء الحرب، بالإضافة إلى تأثرها بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناشئة [4]. عملت النقابات على تطوير حياة مستقلة عن عضويتها وبدأت في العمل خارج إطار السلطة المفروضة عليها، مما قلل من قوتها ضمن الحدود التي وضعتها الطبقة الطائفية والرأسمالية.

بعد استقلال البلاد عام 1943 ، لعبت النقابات دورًا محوريًا في حماية حقوق العمال من خلال الدعوة إلى سن قانون العمل الذي أقره مجلس النواب اللبناني عام 1946. وتبع ذلك إنشاء الاتحاد العام للعمال اللبنانيين. (GCLW) في عام 1958، والترخيص اللاحق للنقابات والاتحادات الكونفدرالية المختلفة [2، 19]. تطورت الحركات العمالية والمطالب في لبنان على مر السنين، حيث دافعت النقابات عن العديد من الحقوق بما في ذلك زيادة الأجور ، والإجازات مدفوعة الأجر ، وإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، من بين أمور أخرى [2 ، 4 ، 15]. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الإضرابات التي تمت الدعوة إليها خلال تلك الفترة كانت من خارج الاتحادات الرسمية أو القيادات النقابية.

Photo by Christelle Hayek - Unsplash

بعد الحرب الأهلية ، تأثرت الحركات العمالية والنقابية ، بما في ذلك النقابات والنظم المهنية ، بأيديولوجيات مختلفة وأصبحت انعكاسًا للسياق السياسي الأكبر الذي تعمل فيه ، أي النظام السياسي الطائفي. في الواقع ، تدخلت الأحزاب السياسية في معظم هذه الحركات. كان هذا هو الاتجاه على مر السنين في محاولة للدفاع عن أجندتهم الاقتصادية والسياسية والحفاظ على سلطتهم الحاكمة [15 ، 19]. وشهدت هذه الفترة أيضًا نشوء صراع داخلي ونقاط ضعف بنيوية داخل الاتحاد العالمي للعمال القانونيين ، مصحوبة بتفويض نقابات واتحادات تعتمد على الانتماء السياسي [19]. سهّل هذا سيطرة الطبقة الحاكمة على GCLW ، بل جعلها أداة في أيديهم للعمل ضد مصالح العمال الخاصة في بعض الأحيان ، مما أعاق الهدف الحقيقي للعمل النقابي خاصة مع النظام الاقتصادي الحالي الذي لم يترك. مجال لأي تشكيل نقابي [2 ، 3 ، 7]. كما تميزت هذه الفترة بتفكك العمل المنظم وزيادة سيطرة الدولة الحاكمة ، حيث نجحت الأخيرة في كسر الوحدة العمالية وزيادة سيطرة الدولة وأحزابها الطائفية وهيمنتها على الحركة العمالية. على سبيل المثال ، استخدمت الطبقة السياسية التقسيم كاستراتيجية في محاولة لكسب المزيد من التأثير على الحركة العمالية. تم ذلك من خلال إنشاء عدة نقابات تمثل نفس فئة العمال. على سبيل المثال ، سمح وزراء العمل المتعاقبون بإنشاء نقابات متحالفة مع أحزابهم السياسية ، مما أدى إلى إنشاء ما يصل إلى خمس نقابات تمثل سائقي سيارات الأجرة حتى الآن [7]. علاوة على ذلك ، فإن الحركة العمالية وتعبئة العمال تضعف بسبب ضعف سوق العمل الحالي ، والذي يؤدي من خلاله صغر حجم غالبية المؤسسات إلى قدرة محدودة على تكوين نقابات العمال ، وكذلك بسبب السياسات الحكومية القائمة ، والتي يفضل أجندة الدولة. وبالتالي الحد من تأثير وفعالية الحركة العمالية [4].

ثم إن السياسات النقدية والمالية بعد الحرب قد خصيصاً لخدمة مصالح الطبقة الطائفية الحاكمة ووقفت ضد تطوير القطاعات الإنتاجية والخاص لصالح الاستثمار في قطاعي البناء والتجارة [2]. تجدر الإشارة إلى أن القطاعات الإنتاجية بما في ذلك الزراعة والصناعة تشكل الركائز الأساسية لاقتصاد قوي، حيث إنها المحرك لخلق فرص العمل وتوزيع الموارد [3]. ونتيجة لذلك، وحتى الوقت الحاضر، أدى ذلك إلى تضخم القطاع العام ، وزيادة المشاريع متناهية الصغر والصغيرة وهيمنة قطاع العمل غير الرسمي وكل ذلك أدى في ما بعد إلى الحد من قدرة الحركات والنقابات العمالية في مختلف القطاعات والمؤسسات [3].

مع ذلك ، وحتى الآن لا تزال هناك عدة تحركات عمالية لافتة. تشمل بعض الأمثلة الإضراب الذي دام 94 يومًا الذي نظمه موظفو شركة كهرباء لبنان في عام 2012 بعد ضغوط تسريح العمال، فضلاً عن إنشاء نقابة من قبل موظفي Spinneys الأمر الذي أدى إلى تسجيل عدد كبير من الموظفين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفي ضمان الحماية القضائية عند التسريح من العمل [12]. إن الجدير بالذكر أن اتحاد سبينيس قد حقق بعض المكاسب الرمزية إلى ولكن بتكلفة باهظة. كان نجاح هذا الاتحاد محدود النطاق للغاية ولم تترك هذه المحاولة أي بقايا تنظيمية حقيقية وراءه. علاوة على ذلك، أطلقت لجنة التنسيق النقابية والتي تضم ائتلافاً من رابطة موظفي القطاع العام، ورابطات معلمي المدارس الابتدائية والثانوية، واتحاد معلمي المدارس الخاصة ، عمليات تعبئة واسعة النطاق للمطالبة بجدول رواتب موظفي الخدمة المدنية، ومدرسي المدارس الرسمية والخاصة [2 ، ص 7]. شهد عام 2015 أيضًا إنشاء نقابة للعمال المنزليين في لبنان، لتكون بذلك النقابة الأولى من نوعها في الوطن العربي [4]. على الرغم من إنشاء هذا الاتحاد، إلا أنه عانى من ثغرات كبيرة بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتمثيل المناسب لعاملات المنازل المهاجرات، بالإضافة إلى ادعاءات خطيرة متعلقة بالسلوك الأبوي والرجعي المهيمن المرتبط بالشخصية الذكورية التي تسيطر على النقابة.

في الآونة الأخيرة، وفي ضوء الأزمات المستمرة التي تواجهها البلاد قامت إنتفاضة السابع عشر من تشرين الأول 2019 التي هي عبارة عن ثورة على الليبرالية الجديدة ذات الطابع اللبناني. لقد أطلق أخيرا العنان للغضب ضد النظام الطائفي الحاكم وسط الأزمة المالية المتصاعدة وعدم كفاءة الحكومة وفشلها في الاستجابة للحجات والحقوق الأساسية للشعب. سلط هذا الأمر الضوء لاحقًا على أهمية قمع السياسات النيوليبرالية القائمة ووجود نقابات وحركات فعالة مصممة لتنظيم أجندات الحركة العمالية بطريقة تحقق انتقالًا ديمقراطيًا وتحررًا من الطبقة الحاكمة.

في الواقع، بعد شهر واحد فقط من الثورة انتخبت المعارضة المنبثقة عن هذه الحركة ملحم خلف لرئاسة نقابة المحامين في بيروت.ألقي الضوء مرة أخرى على النقاشات المتعلقة بالدور الحاسم للنقابات والحركات المهنية في قيادة التغيير المطلوب، وأبرز أهمية تحرير تلك النقابات من سيطرة الطبقة الحاكمة. لاحقًا ، في عام 2020 شهدنا إنجازات عديدة مهمة شملت انتصارات التجماعات العلمانية والمستقلة في انتخابات الهيئات الطلابية في العديد من الجامعات الخاصة [7]. ومع ذلك يكمن التحدي الأساسي بتنظيم مثل هذه الحركات من أجل تمهيد الطريق نحو نظام سياسي واقتصادي ديمقراطي جديد في نهاية المسار. إن التحديات الهيكلية ونقاط الضعف في توفير خارطة طريق واضحة، جنبًا إلى جنب مع تنظيم وتعبئة الناس على نطاق أوسع تعود في أرض الواقع إلى الجهود المستشرسة لنظام ما بعد الحرب الذي كان يعمل بشكل منهجي على مدار تلك السنوات لاحتواء أو قمع أي جهد يأتي من منظمة جماعية، لأن هذا يشكل تهديدًا كبيرًا لأيديولوجيتها الطائفية النيوليبرالية. ونتيجة لذلك، أصبحت معظم الحركات والنقابات تدافع عن مصالح الطبقة الحاكمة الطائفية.

وفقًا لغسان صليبي، السكرتير الإقليمي السابق في الاتحاد الدولي لنقابات الخدمات العامة في النظام والقانون اللبناني يقول أن هناك ما يسمى بحرية تكوين النقابات وتنظيمها حسب القطاعات، لأن قانون العمل ينص على تحديد المهن التي يحق للعمال الانتماء إليها ، ولكن لم يتم الموافقة على أي مرسوم بشأن هذه المسألة وبالتالي يمكن للنقابات أن تتخذ جميع الأشكال المطلوبة. المشكلة لا تكمن في الهيكل نفسه فحسب، بل أيضًا في انعدام الثقة بالنقابات القائمة وخاصة من قبل جيل الشباب. لذلك كل الذين شاركوا في الانتفاضة والحركات الشعبية الشبابية بعيدون تماما حيث أن القيادة النقابية كانت ضد الانتفاضة. من جهة أخرى، هناك قطاع كبير لا تمثله أي نقابات ويشمل ذلك قطاعًا خاصًا كبيرًا وقطاعًا غير رسمي. فضلاً عن ذلك فإن النقابات القائمة تفتقر إلى الديمقراطية، والبرامج الداخلية الكفؤة والشفافية في الإجراءات والخدمات (المالية ، والبرامج ، والمبادرات ، والقيادة) ، وذلك وفقاً لهند حمدان وهي أخصائية في الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن كونها مستشارة في السياسات بشأن عمل النقابات العمالية في منطقة الشرق الأوسط.

من بين التحديات الأخرى التي تعوق الوظيفة الفعالة للإتحادات والنقابات، على سبيل المثال لا الحصر ، ما يلي: (1) محدودية الوعي لدى العاملين بحقوقهم وأهمية النقابات؛ (2) غياب ثقافة العمل الجماعي؛ (3) المعرفة المحدودة بدور الاتحادات والنقابات؛ (4) خلل إداري في الهيئات النقابية؛ (5) سلبية النقابات فيما يتعلق بحماية العمال، لا سيما فيما يتعلق بالفصل غير المحقة؛ (6) ثغرات في قانون العمل اللبناني الحالي فيما يتعلق بالحاجة إلى إذن مسبق من وزارة العمل لتشكيل أي منظمة عمالية وما يترتب عليها من عواقب ، كذلك استبعاد جميع العمال غير الخاضعين لأحكام هذا القانون من السماح لهم بتنظيم النقابات العمالية؛ (7) التدخل والإشراف المباشر من الحكومة في الشؤون الداخلية للنقابات حسب الأطر القانونية الحالية، مما يسمح لها أيضًا بوقف عمل النقابات في حالة وجود أي نشاط أو إجراء لا يندرج ضمن أجندتها السياسية؛ و (8) لامبالاة الإعلام [2].

باختصار إن النقابات هي في جوهرها سياسية لأن وجودها يشكك في السلطة ، والطبقة الحاكمة، وعمليات صنع القرار. أنشئت النقابات في بادىء الأمر كاستجابة لنظام أهمل دائما احتياجات الأغلبية العظمى من الطبقة العاملة. تشكل النقابات مكانًا يمكن فيه للعمال الوقوف جنبًا إلى جنب مع بعضهم البعض والحصول على القوة من حيث العدد لتغيير ميزان القوى مقابل أصحاب العمل والنضال من أجل هدف مشترك. غير أن النقابات القائمة هي في معظمها نقابات تعمل بطريقة رد فعل وليس على أساس عمل نقابي طويل الأمد حيث تتصدى لظروف محددة بدلا من النضال من أجل تحسين الأحوال المعيشية للطبقة العاملة بشكل عام. كما تحولوا من هدفهم الأساسي المتمثل في تنظيم الصراعات الطبقية حيثُ أصبحوا مجموعة من ممثلي العمال الذين يعملون من أجل مصالحهم بينما يتجاهلون مصالح من وثقو بهم وقاموا بإنتخابهم. حيث تجدر الإشارة هنا إلى أنه في معظم الحالات يتم اتخاذ القرارات إما من قبل زعيم النقابة أو من قبل أقلية صغيرة من الأعضاء. فقد لوحظ ، على سبيل المثال أن النقابات انحرفت عن الدور الأساسي المسند إليها والذي ينطوي بشكل رئيسي على حماية وتحسين حقوق العمال وظروف العمل. علاوة على ذلك ، أفاد أعضاء نقابة المهنيين اللبنانيين أن التحديات الوظيفية موجودة أيضًا بين المجموعات البديلة الناشئة حديثًا ، ولا تقتصر فقط على بُنى الإتحادات والنقابات المهنية القائمة [2].

في هذا الصدد، أدى تطوير النقابات بوصفها مجرد منظمات اقتصادية لا هدف لها ولا جانب لها من الناحية السياسية - خارج نطاق الانتماءات الطائفية والسياسية التقليدية - إلى تحويلها إلى نقابات بيروقراطية ذات مصالح منفصلة عن مصالح الطبقة العاملة. ثم أن لا يمكن للطبقة العاملة المهتمة بوضعها الاقتصادي أن تكون غير مبالية بالبنية السياسية في بلدها. يقوم هذا النوع من الاتحادات عبر التعبئة الاجتماعية الناشطة والدعوة إلى التغيير الاجتماعي إلى ما وراء القضايا المتعلقة بمكان العمل [2]. فعلى سبيل المثال ، ينبغي أن تضم نقابات العمال عاملين من مختلف الفئات والجنسيات ، وينبغي لها أن تحارب وتدعم النضال ضد الاضطهاد والعنصرية والتحيز الجنسي وكراهية المثليين والفقر والقائمة تطول.

فضلاً عن ذلك لا يوجد أدلة ملموسة لإظهار العمل الفعال الذي تقوم به النقابات في لبنان لإنهاء النظام الاجتماعي الاستغلالي، ولم يعمل سوى عدد قليل منها على تحسين ظروف العمال داخل هذا النظام نفسه بالتعاون مع الرؤساء والنظام الرأسمالي.

لقد نظمت حملة منهجية ضد الحركة العمالية ودور النقابات والعمال في المجتمع ، لأن هذه الحركة تضر بمصالح الطبقة السياسية والنخب التي تعمل معا والتي لديها مصالح متشابهة.
نديم القاق

أ. التمييز بين الإتحادات والنقابات

من المهم التمييز بين „الإتحادات أو التنظيمات المهنية" والنقابات.

يتم تشكيل „الإتحادات المهنية" من الناحية القانونية بموجب قانون يقره مجلس النواب. هذه الكيانات لها قوانينها وسياساتها الخاصة ، ولا تنظمها الحركة العمالية اللبنانية أو قانون الضمان الاجتماعي. إن العضوية في هذه النقابات هي أحد المتطلبات الأساسية لممارسة المهنة.

على هذا النحو، فإن „الشغل الشاغل لهذه الكيانات هو أولاً ضمان مصالح الأعضاء وتحديد شروط العضوية من أجل حماية المهنة" [15، ص 9]. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن غير اللبنانيين لا يمكنهم مزاولة هذه المهن في لبنان.

على العكس من ذلك، فإن „الإتحادات العمالية" ينظمها أساسا قانون العمل اللبناني وقانون الضمان الاجتماعي. ومع ذلك ، فإن العضوية في هذه الكيانات اختيارية، بحيث يمكن للناس الانضمام إلى الاتحاد ولكن لا يكون ذلك شرطا أساسيا لممارسة مهنتهم. تتضمن عملية إنشاء الإتحادي العمالي تقديم طلب من قبل مجموعة من الأفراد إلى وزير العمل.

يكمن الخلل الرئيسي في هذا الأمر في أن هؤلاء الأفراد لا يتمتعون بأي حماية قانونية، وبالتالي يحق لصاحب العمل إنهاء عملهم. وقد شجع هذا على إنشاء إتحادات لا تمثيل حقيقي وفعال لها وساعد ذلك في تحقيق انتصارات وهمية للأحزاب التقليدية في انتخابات الاتحاد العام للعمال اللبنانيين [15].

من الناحية النظرية، يتمثل الهدف الرئيسي للنقابات في حماية الشعب بضمان الإشراف الوثيق على ممارسة المهنة من خلال مختلف الآليات المنصوص عليها في القانون المهني.

على سبيل المثال، تسعى نقابة الأطباء من أجل المساهمة في تحسين نوعية الرعاية وصحة السكان إلى التفوق من خلال تعزيز التنمية المهنية لأعضائها.

رغم ذلك تم اتهامهم عدة مرات بحماية الأطباء والدفاع عنهم ع بغض النظر عما إذا كانوا قد ارتكبوا أخطاء. بهدف العمل بوضوح تشمل النقابات المهنية الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص وذوي الياقات البيضاء مثل الصيادلة والمهندسين والأطباء والممرضات والمحامين.

على النحو المقابل، تجمع الإتحادات العمال ذوي الياقات الزرقاء من الطبقة العاملة مثل عمال زراعة التبغ وعمال مصلحة كهرباء لبنان وموظفي القطاع العام. يصنف أصحاب الياقات البيضاء من الناحية التقليدية على أنهم من الطبقة المتوسطة والياقات الزرقاء كطبقة عاملة، ويستند التمييز أساساً إلى الطابع „غير المنتج للسلع الأساسية" لعمل ذوي الياقات البيضاء. بيد أنه في ظل الرأسمالية والتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية التي أحدثتها الليبرالية الجديدة أصبح الانقسام والتمايز أكثر تعقيدا.

ثم إن الذين لا يملكون وسائل الإنتاج سواء كانوا مهنيين أو يعتبرون عمالاً „غير مهرة" ينتمون إلى نفس الطبقة وهي الطبقة العاملة.

Photo by Executive Magazine

ب. شبكات الأمان الاجتماعي القائمة: الواقع والتحديات

وفي حين يتوقع من الحكومات أن تلعب الدور الرئيسي في توفير خدمات الرعاية لجميع الناس، وخاصة الفئات المهمشة يفتقر لبنان إلى نظام متماسك وشامل لتقديم المساعدة المالية وخدمات الدعم للسكان.

الواقع أن „نظام الحماية الاجتماعية في لبنان يتسم بمستويات غير متكافئة من الحماية المقدمة لشرائح مختلفة من السكان وفجوات كبيرة في التغطية تترك قسم كبيرةمن السكان دون أي دعم" [18 ، ص 3].

يرتبط نظام الحماية الاجتماعية بالتوظيف الرسمي، ويستثنى منه غالبية العاملين في القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

وفيما يلي موجز لأهم خطط الحماية الاجتماعية الرسمية ف لبنان:

(1) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و يعد آلية التأمينات الاجتماعية الرئيسية في لبنان، و يوفر للعمال العاملين رسمياً والأشخاص المؤلين منهم (الزوج/الزوجة والأطفال والآباء الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً) التأمين الصحي ، والعلاوات الأسرية، وتعويضات نهاية الخدمة. لا تزال هناك ثغرات عديدة سائدة عندما يتعلق الأمر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتشمل هذه الثغرات ما يلي:

- استبعاد العمال غير النظاميين والعاطلين عن العمل والعاملين لحسابهم الخاص والمتقاعدين. تتمثل الوظائف غير رسمية بالأشخاص الذين يعملون في الزراعة، والبناء وخدمة المنازل والعمل الحرفي ورعاية الأطفال والعمل الموسمي من بين أمور أخرى.

- تعويضات نهاية الخدمة والتي تتمثل بمبلغ مقطوع لمرة واحدة وبالتالي فهي لا تكفل ضمان الدخل في سن الشيخوخة وتعرض المستفيدين لمخاطر مالية جسيمة مع تقدمهم في السن خاصة مع التضخم و فقدان العملة لقيمتها مع مرور الوقت. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الوصول لمخططات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي يخضع بدرجة كبيرة لمعايير المواطنية والعرق والتسلسل الهرمي الاجتماعي بحيث أن العديد من العمال من البلدان الأوروبية يتمتعون بإمكانية كاملة في الحصول على خدمات الضمان الاجتماعي في حين أن الفلسطينيين والسوريين وبعض العمال اللبنانيين مستبعدون من ذلك [17].

يكمن الخلل الرئيسي في هذا الأمر في أن هؤلاء الأفراد لا يتمتعون تجعل التحديات المذكورة أعلاه «لبنان البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي لم يضع بعد نظاما للمعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع الخاص وهو واحد من 16 بلدا فقط في جميع أنحاء العالم لا يقدم راتب للعجز» [18، ص. 3].

(2) المعاش التقاعدي العام. تغطي هذه الخطة موظفي الخدمة المدنية في الحكومة المركزية وكذلك قوات الأمن في البلاد بما في ذلك الجيش.

ولا تكفي الاشتراكات في المعاش التقاعدي لتغطية التزاماتها ؛ ولذلك، يعتمد الصندوق اعتمادا كبيرا على الإعانات من الإيرادات الضريبية العامة لتغطية هذا العجز البنيوي [18].

Photo by Hussein Kassir - International Alert

(3) البرنامج الوطني للتخلص من الفقر. يُعد هذا البرنامج المخطط الرئيسي للمساعدة الاجتماعية في لبنان. وقد أطلقت الحكومة اللبنانية هذا البرنامج رسميا في تشرين الأول/أكتوبر 2011، بوصفه أول برنامج للمساعدة الاجتماعية يستهدف الفقر في لبنان ويهدف إلى „تقديم المساعدة الاجتماعية إلى أشد الأسر المعيشية اللبنانية فقرا وضعفا"، ويمكن ربطه بالهدف الأول للأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالوصول إلى خطط الحماية الاجتماعية كوسيلة لإنهاء الفقر. تحدد الأهلية عبر إعتماد وسائل غير مباشرة لإختبار مستوى فقر المستفيدين المقرر اختيارهم.

يوفر البرنامج للبنانيين الأكثر فقرًا مجموعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية والدعم العيني. وتشمل هذه الإعفاءات مدفوعات نظيرة لخدمات الصحة العامة ، وتسجيل المدارس العامة، وللأكثر فقراً بين المستفيدين من البرنامج الوطني للتخلص من الفقر. يتم تغطية تكلفة البرنامج جزئياً من قبل المانحين الدوليين ومجموعة من الخدمات المقدمة المتواضعة للغاية [18].

وتجدر الإشارة إلى أن قدرتها على الوصول لأكبر عدد ممكن وتأثيرها محدودين للغاية من حيث النطاق [17].

بالإضافة إلى ذلك إن وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان هي جزءًا من شبكات الأمان الاجتماعي الرسمية التي تتوفر من خلالها الحماية الاجتماعية والمساعدة من خلال مراكز التنمية الاجتماعية والبرنامج الوطني للتخلص من الفقر والخدمات المقدمة من خلال التعاقد مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.

كما تساهم وزارة الصحة العامة ووزارة التربية والتعليم العالي في هذا النظام من خلال خدماتهما وبرامجهما المتخصصة. تم أيضاً تضمين العمل الذي تنفذه منظمات الأمم المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية خصوصاً العمل الذي يتعلق في تلبية احتياجات النازحين واللاجئين في لبنان [16].

هناك برامج أخرى للمساعدة الاجتماعية محدودة النطاق للغاية وغير مجهزة بما يكفي من الموارد مثل تلك المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. بشكل عام، كان نظام شبكات الأمان الاجتماعي دائمًا ضعيفًا في بلد بالكاد تعمل فيه النظم الاقتصادية والمالية. إضافةً إلى كون النازحين من فلسطين وسوريا غير مؤهلين لأي من هذه البرامج مما أدى إلى مستويات عالية جدًا من عدم المساواة والظلم الاجتماعي.

لقد صدرت عدة قوانين في محاولة لسد الثغرات الموجودة في شبكة الأمان الاجتماعي، ولكن الفساد والاختلال الوظيفي السياسي قد قيدا أي فرصة لتوسيع وإدارة البرامج القائمة مسبقا والبرامج الجديدة[13].

من ناحية أخرى، يعمل لبنان حاليًا بأسعار صرف متعددة، بما في ذلك سعر السوق السوداء الذي يتعرض لتقلبات كبيرة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

على الرغم من ذلك، لم يتم تعديل لاسعر الصرف الرسمي ولا الحد الأدنى للأجور ليعكس بذلك القيمة الحقيقية للعملة في السوق، وكل ذلك أدى إلى خسارة كبيرة في القوة الشرائية وإلى زيادة كبيرة في أعداد السكان الذين لا يستطيعون تدبير احتياجاتهم وضروراتهم الأساسية.

وقد اقترن هذا أيضًا بعجز الدولة في توفير خطط حماية مناسبة لسكانها مما أدى أيضًا إلى زيادة عدد السكان المعرضين للخطر في البلاد [9، 21].

ثم إن على مر السنين كانت الحكومات اللبنانية المتعاقبة تعتمد بشكل مفرط على برامج المساعدة الاجتماعية التي تستهدف الفئات الضعيفة من السكان في محاولة للتخفيف من حدة الفقر. وقد أسهم هذا الاعتماد المفرط أساسا في الحد من تعزيز „نهج عام وشامل ومستدام للضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية" [17، ص 5].

أ. التفريق بين شبكات الأمان الرسمية وغير الرسمية

ووفقاً للبنك الدولي، فإن شبكات الأمان الاجتماعي هي عبارة عن تدابير مصممة لتوفير دعم منتظم ويمكن التنبؤ به للفقراء والفئات الأكثر ضعفًا. يمكن أن تشمل برامج شبكة الأمان الاجتماعي المساعدة النقدية والتحويلات العينية والمعاشات التقاعدية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية والعلاوات التعليمية واستحقاقات البطالة ، والإعفاء من بعض الضرائب والرسوم وبرامج التغذية المدرسية، من بين أمور أخرى. من السمات المميزة لشبكات الأمان الاجتماعي طابعها غير القائم على الاشتراكات، أي أنه لا يتعين على المستفيدين أن يدفعوا أو يساهموا ماليا للحصول على الاستحقاقات [22].

شبكات الضمان الاجتماعي الرسمية هي مجموعة من نظم الضمان الاجتماعي الرسمية التي تديرها الدولة والمنظمات المانحة وتتبع عادة المبادئ الاقتصادية والاجتماعية.تشمل التعريفات الأخرى البرامج الرسمية المساهمة التي تديرها الدولة أو المؤسسات شبه الخاصة أو الخاصة [16 ، 22].

يمكن تعريف **شبكات الأمان الاجتماعي غير الرسمية** أو النظام غير الرسمي للأوراق المالية على أنها تدابير مؤسسية بدرجات متفاوتة إلى حد كبير، حيث يعتمد المستفيدون بشدة على العلاقات المجتمعية والأسرية لتأمين احتياجاتهم الأمنية الأساسية [20]. وعادة ما تكون القيم الدينية والثقافية، وكذلك القيم الأسرية والمجتمعية بمثابة دليل لهم [16].

المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة في لبنان ذات نطاق ضيق للغاية من حيث التغطية كما ذكرنا سابقاً. وبالتالي، وفي ضوء نظام الحماية الاجتماعية الذي تقوده الحكومة، فإن السكان الذين يعانون أكثر من غيرهم من الحرمان، بما في ذلك النساء وكبار السن والأطفال وأولئك الذين يعيشون في فقر واللاجئون، يعتمدون بشكل كبير على الخدمات والحماية الاجتماعية غير الرسمية التي تقدمها جهات بارزة أخرى بدلاً من الدولة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية والأحزاب الطائفية والمنظمات التابعة لها، فضلاً عن العائلات [13]. في الواقع، أدى عدم وجود نظام رسمي للحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية في لبنان إلى تمهيد الطريق لنظام غير رسمي وبالتالي تعزيز والحفاظ على شبكات المحسوبية وتعزيز عملية عدم التناسق في الجودة والتنفيذ وضعف تنسيق البرامج القائمة، وتعزيز النظام الحاليوالنفوذ الطائفي للأحزاب السياسية [1 ، 13].

Photo by AFP

استكشاف النقابات البديلة

1. طرق تطوير حركة الإتحاد

تعد النقابات عنصر أساسي في المحافظة على الحقوق في مختلف القطاعات بما في ذلك الصحة والتعليم والسلامة وحق الحق في التعبير عن المخاوف. في لبنان، عززت انتفاضة 17 تشرين الأول 2019 أهمية الوقوف ضد الطبقة الحاكمة وإلقاء الضوء على أهمية وجود نقابات وحركات فعالة للمساعدة في تمهيد الطريق نحو التغيير المطلوب. وقد تأثر ذلك بما كان يحدث في المنطقة العربية، حيث كانت النقابات البديلة عنصر محوري في الحركات الهامة التي حدثت في الجهود التي تعارض النظام، كما هو الحال في السودان. تعد تجربة جمعية المهنيين السودانيين (SPA) واحدة من الأمثلة القليلة في المنطقة العربية التي كانت مثالاً على كيفية دفع النقابات المنظمة والمنسّقة إلى التغيير. حيث أن جهودهم لتعبئة الإحتجاجات في عام 2018 في الخرطوم ضرورية في قيادة الحركات بكفاءة في ذلك الوقت. وكان ذلك أحد الجهود التي قامت بها النقابات المنظمة التي كانت عاملاً رئيسياً في الإطاحة بالنظام السوداني. ومع ذلك، فإن أحد عوامل نجاح ثورتهم يكمن في حقيقة أن حركة الإحتجاج نجحت في تعبئة العمال بعد بذل جهود دؤوبة وراء مشاهد الديكتاتورية [5].

فتحت إنتفاضة تشرين الأول 2019 أبعاداً جديدة وخلقت زخماً هائلاً للتضامن والوسائل البديلة للتنظيم الجماعي القائم على مصالح الطبقة أو الجماعة. في الواقع، لقد كانت بداية لفرصة بناء أساس عملية بديلة مستمرة من التحول الإجتماعي والسياسي وسط التحديات المتعددة.

ذكر السيد صليبي خلال المؤتمر أن النقابات تتراجع عن التفاوض وعن وضع المقترحات السياسية التي تستهدف السياسات مباشرة لأنها لا تملك حلولاً على مستوى القطاعات، وهي ظاهرة موجودة في العالم بشكل كبير. لذلك، هناك بالتأكيد حاجة إلى توجه عام نحو إصلاح سياسات الدولة في المقام الأول. علاوة على ذلك، وسط الأزمات الصعبة والشديدة، كما هو الحال في لبنان تصبح الصعوبة أكثر بالنسبة للفئات الفقيرة التي تتأثر كثيراً بهذه الأزمات لكي تحصل على الوقت والجهد من أجل التنظيم وخاصة عندما تكون هناك شبكات زبائنية للأطراف التي تعمل ضدهم على النحو الذي ذكره نديم القاق وهو يقود مشاريع بحثية عن الحركة المناهضة للمؤسسة في لبنان.

وفقاً لفرح قبيسي، وهي باحثة مستقلة واستشارية في الجنسانية والعدالة الاجتماعية، ينبغي تأسيس النقابات البديلة على أساس بنية شاملة ديمقراطية ذات تمثيل مستقل حقيقي، أي منظم فيه تمثيل واسع لفئات العمال المختلفة بما في ذلك العمال غير الرسميين والنساء والعاملات في المنازل والشباب ومجتمع المثليين، إلخ.

في الواقع، تلعب النقابات العمالية دوراً مزدوجاً يتضمن تعبئة العمّال للتظاهرات الجماعية المتعلّقة بقضاياهم اليومية، بالإضافة إلى بناء بنى تنظيمية جديدة يشارك فيها العمال في القرارات التي تؤثر على حياتهم وظروفهم المعيشية.

لا ينبغي أن تكون النقابات موجودة لتحسين ظروف العمّال تحت نظام استغلال ولكن لإنهاء الإستغلال والإكراه في مكان العمل. إضافة إلى ذلك، يجب أن تتجنب النقابات البيروقراطية، وتقليل المناصب مدفوعة الأجر إلى الحد الأدنى الضروري والتناوب في القيادة. تحضّر النقابات البديلة العمال لإعادة بناء مجتمع عادل وديمقراطي. من الناحية العملية، يجب على النقابات وفي وسط إغلاق المؤسسات في لبنان، أن تدعم العمال وتبلغهم بإعادة العمل وإدارة أماكن عملهم المغلقة. يجب أن تساعدهم على التنظيم في حين يتم خلق شعور بالتضامن ويدفعوهم لاستخدام سلطتهم الإقتصادية لمحاربة الظلم وعدم المساواة. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد الجهود المستهدفة على إنشاء شبكة من العمال المنظمين لتحويل النموذج الإقتصادي اللبناني السائد حالياً والذي لم يتم تصميمه لتلبية مصالح الشعب. يمكن أن يعزز ذلك أيضاً تحرير النقابات من سيطرة الطبقة الحاكمة بمجرد أن يتم ّ تنظيم العمال أنفسهم بطريقة تعزز بشكل جماعي الحرية الإقتصادية والسياسية.

ومع ذلك، يجب إعادة هيكلة النقابات وجعلها لامركزية بدءاً من إلغاء امتيازات رؤساء النقابات وانتهاءً بوضع دليل جديد له نظرة سياسية معينة. في حديثه عن دليل جديد، تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يشمل أدوات الديمقراطية النقابية وحقوق المرأة في مكان العمل، بالإضافة إلى دعم الإضرابات ورفض قيود الأجور. في حين أن الكثيرين يعتقدون أن تحسين ظروف العمال يتطلب بناء نقابات بديلة، فإن آخرين يعتبرون أن التأثير على النقابات الحالية من خلال الإنضمام إليهم ضروري. بالنظر إلى أن النقابات الحالية لا تتعرض للهجوم من قبل الحكومة أو الأحزاب السياسية، فإن إنشاء وحدة قوية للعمل المباشر في الإتحادات الحالية ستعتبر أسهل من إنشاء نقابات جديدة بموجب القانون الحالي. يجب أن يسير ذلك بالتوازي مع تنظيم العمال والقطاعات غير المنظمة. فالعمل المنظّم يجب أن يتمّ بالتزامن مع العمل الداخلي ضمن النقابات العمالية من أجل الفوز بالعضوية من منظور تشاركي وديمقراطي.

أعتقد أن الفجوة بين الناس والنقابات كبيرة جداً. لا يمكننا تبسيطها فقط عبر قضايا تقنية بل هي أيديولوجية حيث أن الناس لاتؤمن بدور النقابات كوسيلة لتأمين حقوقهم ومكتسباتهم.
هاشم عدنان

ومع ذلك، فإن إنشاء النقابات البديلة والمستقلة والتي تتمّ إدارتها ذاتياً ينظر إليها على أنها الحل المثالي في الوضع الحالي، والتي تهدف إلى تفكيك النظام الحالي وإبعاده وتحويله جذرياً. ستكون الصعوبات الرئيسية هي عدم وجود منظمة موجودة مسبقاً كي يتمّ الإعتماد عليها ويتم تنظيم العمال في قطاعاتهم وأولئك الذين فقدوا الإيمان في النقابات التقليدية وحركة العمال.

Photo by Beirut Today

2. إعادة هيكلة الاتحاد العمالي العام في لبنان (GCLW)

ومن المعروف بشكل كبير أن الأحزاب الطائفية السياسية السائدة قد تسللت إلى الإتحادات التجارية والمهنية وسيطرت عليها . يعدّ إصلاح النقابات وتحقيق استقلاليتها خطوة رئيسية يجب أن يتم تحقيقها ضمن نطاق الإقتصاد الديمقراطي. الإتحاد العمالي العام في لبنان (GCLW) „إستسلم إلى الطبقة الحاكمة وأصبح أحد بيادقها بدل أن يكون له دور حاسم في الدعوة إلى حقوق العمال" [15، ص 3].

شهدت فترة مابعد الحرب الأهلية اللبنانية صراعات متنامية داخل الإتحاد العمالي العام وتأثرت بحالة ما بعد الحرب السياسية والسياسات الإقتصادية النيوليبرالية. في عام 1992، نظم الإتحاد العمالي العام مظاهرات ضخمة ضد انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية أدّت إلى استقالة رئيس الوزراء في ذلك الوقت. في وقت لاحق، بدأ تأثير الإتحاد العمالي العام في لبنان بالإنخفاض تدريجياً وسمحت الطبقة الحاكمة بإنشاء عدد كبير من النقابات والإتحادات وفق انتماءاتهم السياسية، كوسيلة للسيطرة على عملية صنع القرار داخل الإتحاد العمالي العام. يعزّز ذلك الإنقسامات الرئيسية داخل الإتحاد العمالي العام في لبنان مما أضعف صراعه في مواجهة الدولة. ونتيجة لذلك، ومنذ عام 1997، انضم الإتحاد العمالي العام إلى السلطة الحاكمة وأصبح يمثل مصالحها بدلاً من الدعوة إلى حقوق ومصالح العمال والموظفين [19].

في هذا السياق، من الواضح أن البنية الحالية للإتحاد العمالي العام لا تمثّل العمال في لبنان، وتتوافق مع الأحزاب السياسية، وليست منظمة وفقاً للصناعات. لذلك، هناك حاجة حيوية لإنشاء هيكلية جديدة تعكس تمثيل حقيقي للقوى العاملة، والتي يمكن أن تعمل على تعزيز الدور المستقل والذاتي للنقابات في الإجراءات والقرارات الرئيسية [19]. تجدر الإشارة إلى أن بعض أعضاء الإتحادات النقابية داخل الإتحاد العمالي العام قد ذكروا محاولات سابقة لبدء إعادة هيكلة داخلية من داخل الاتحاد[2].

Photo by Marwan Tahtah - The Public Source

استكشاف شبكات الأمان الاجتماعي وأجهزة التضامن الإجتماعي

1. معاشات الأمان الإجتماعي والضمان الإجتماعي

يعتمد الأساس المنطقي الرئيسي لأنظمة الحماية الإجتماعية على قدرتها على الحد من الفقر والضعف وتمكين المشاركة والتنمية البشرية على مستوى الفرد. مع ذلك، فإن قدرة هذه الأنظمة تمتد إلى ما وراء مستوى الفرد وتستهدف المستوى الإقتصادي الكلي والإجتماعي، الذي يروّج للنمو الإقتصادي الجماعي وزيادة الإنتاجية والحد من عدم المساواة [18].

إن مشهد الحماية الإجتماعية في لبنان يتكون من مجموعة من المخططات غير المستدامة والمنتشرة حيث لا يستفيد معظم السكان من آليات الحماية الاجتماعية الرسمية ويجبرون في بعض الأحيان على سلسلة من علاقات الزبائنية من أجل تأمين الحد الأدنى من معايير المعيشة والرفاهية. بعبارة أخرى، فإن التجزئة الواضحة للمخططات المقدمة وتدابير الحماية الإجتماعية قد تركت فجوة كبيرة في التغطية والتي تروج لعدم عدالة إجتماعية وتترك وراءها نسبة كبيرة من السكان.

علاوة على ذلك، فإن معايير الوصول إلى هذه البرامج لا تنظر في السياق الحالي المتطور والسريع. تظل كل هذه التدابير والسياسات الحالية المعتمدة „ناقصة وغير كافية للتخفيف من الفقر والضعف - سواء على المدى القصير والطويل - في غياب خطة عمل اجتماعية متكاملة وشاملة وعالية ومخطط للضمان الإجتماعي لكامل دورة الحياة „ [17، ص. 7].

أعادت انتفاضة تشرين الأول 2019 في لبنان تحريك الطلبات الإجتماعية، ودعت إلى العدالة الاجتماعية وأبرزت الحاجة إلى تنظيم السياسات الإجتماعية من أجل ضمان الإدماج الإجتماعي والحماية الإجتماعية. أثيرت المطالب من أجل حقوق الحماية الإجتماعية العالية وأبرزت ضرورة إصلاح قانون العمل لتشمل جميع العمال وتحمي حماية الموظفين [17]. على هذا النحو، من الضروري التطلع إلى هذه المسألة من منظور قائم على حقوق الإنسان وتصميم نظام حماية اجتماعي يغطي جميع المواطنين بغض النظر عن وضعهم أو هويتهم الإجتماعية. يعترف هذا النهج بالحماية الإجتماعية على أنها حق للجميع بدلاً من كونها امتياز وينبغي أن يركز على تأمين حصول السكان على احتياجاتهم وحقوقهم الأساسية بما في ذلك الغذاء والصحة والمأوى والتعليم. من ناحية أخرى، وفقاً لماهر أبو شقرا، وهو مستشار في تصميم البحوث الإجتماعية والسياسية، فمن الضروري تطوير شبكات سلامة اجتماعية بديلة تلبي تلك الإحتياجات الأساسية للمجتمع من خلال عملية تنظيمية تقوم بإنشاء شبكة قائمة على عدم التمييز والتضامن والعدالة دون وجود تبعية هرمية.

بالتالي، يمكن أن تؤمن هذه الشبكات البديلة شعوراً بالتضامن من خلال توفير بديل أكثر مشاركة وتمكين للشبكات الطائفية الحالية للدولة. يجب أن تكون تلك عملية تعاون وتنظيم لبناء أجهزة مستدامة يمكن من خلالها تبادل المساعدة، ليس بشكل خيري بل بمعنى المساعدات المتبادلة حيث يسهم الناس كفاعلين رئيسيين في العملية ويتبادلون وفقاً للإحتياجات والقدرات.

لا يزال السؤال ما إذا كان يمكن إنشاء دولة رفاهية إجتماعية توفّر شبكات أمان اجتماعية رسمية لجميع سكان لبنان أو ينبغي أن يبني الناس أجهزة التضامن الخاصة بهم بشكل مستقل عن النظام الطائفي والزبائني. لذلك من المهم أن نأخذ بعين الإعتبار أن الحكومات يمكن أن تحدد قوانينها الخاصة حول من له الحق بخطط الضمان الإجتماعي وعلى الرغم من أهمية هذه البرامج، لا يزال تأثيرها ضئيلاً ولا يعالج الأسباب الحقيقية للفقر وعدم المساواة. بعد القول أنه ينبغي أن تنفذ الدولة خطة للضمان الاجتماعي الشامل من قبل الدولة إلى جانب أجهزة التضامن البديلة التي أنشأها الشعب. وبصورة أكثر دقة، ينبغي بناء العيادات الإجتماعية والمطابخ الجماعية والبنوك الزمنية والجماعة التي تتم إدارتها ذاتياً وأنواع أخرى مماثلة من قبل الشعب. ستساعد مجموعة الإجراءات تلك في تغطية جزء كبير من إحتياجات العيش والإقتصادية والإجتماعية والأساسية للبشر. ستستند هذه البدائل إلى المساعدات المتبادلة وتساعد الناس كي يجتمعوا ويتشاركوا طوعياً بسبب شعورهم بالظلم واهتمامهم بمجتمعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تسييس أعمالهم وتجذيرها في المبادئ المضادة للرأسمالية والجنسانية وعدالة الإعاقة.

تشمل التدخلات مستدامة تمكين الفئات الضعيفة وخاصة النساء وإعتبارهم ناشطين اقتصاديين

عبد المجيد عازار

2. القوة للناس: إشراك الناس في عمليات صنع القرار

في لبنان، يتم إستخدام خطط الحماية الإجتماعية غير الرسمية كحل بديل لتلك الرسمية، بالنظر إلى القدرات والتغطية المحدودة وعدم موثوقية الأخير لتأمين الإحتياجات الأساسية للفئات الأضعف والمهمشة. يجد الأشخاص المحتاجون، على الأقل مؤقتاً، الحماية ضد المخاطر الصغيرة وبعض الأمان في حالة الأحداث السلبية. على هذا النحو، يلعب العديد من أصحاب المصلحة دوراً حاسماً في توفير المساعدة الإجتماعية لأولئك المستبعدين من شبكات الأمان الإجتماعيSSN الرسمي، ويشمل ذلك، ولكن لا يقتصر على العائلات والمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. من الضروري ضمان استبدال خطط الحماية غير الرسمية هذه على المدى الطويل من خلال شبكات بديلة مبنية على مبادئ العدالة الاجتماعية وشمولها وعدم التمييز وأن تكون خالية من أي تدخل سياسي.

أنشأ الناس في لبنان أنواعاً مختلفة من مبادرات التضامن كرد على الأزمات المختلفة، والتي كانت مصاحبة لدعم من الجهات المانحة ووكالات التمويل. إن هذه المبادرات، وإلى حد ما، فيها بعض الثغرات التي تركتها الحكومة دون معالجة وعزّزت مفهوم التضامن بين الناس. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى منهم تتبع نموذج المنظمات غير الحكومية بشأن المانحين والنهج الخيري. وأيضاً، بعض تلك المبادرات هي أكثر تمكيناً من غيرها لكن جميعها يفتقر إلى البعد السياسي وهو عنصر أساسي لدفع التغيير المطلوب. على هذا النحو، يجب استكشاف استدامتهم ودورهم في قيادة التغيير السياسي والإقتصادي اللازمين.

يمكن ذكر العديد من الأمثلة على المبادرات التي تمّ إنشاءها والتي قدمت نوعاً من المساعدة للسكان المستضعفين في لبنان. ويشمل ذلك على ما يلي ولكن لا يقتصر عليه:

أ. بيتنا بيتك، وهي منظمة غير ربحية مقرّها في بيروت، لبنان. تم تأسيسها لأول مرة لدعم خطوط الأمامية في مجال الرعاية الصحية الذين يعملون في مكافحة جائحة كوفيد 19. وفقاً للشريك المؤسس ورئيسها مارون كرم فقد نمت المنظمة في وقت قياسي لمواجهة تحدي أكثر شمولاً: إعادة بناء بيروت بعد الدمار الناجم عن انفجار المرفأ في 4 آب 2020. حشد مارون ونظّم الآلاف من المتطوعين بين عشية وضحاها لمساعدة الناس على إصلاح منازلهم وإعادة فتح أعمالهم. أصبح بيتنا بيتك رمزاً للأسرة في الأمل والإيجابية في لبنان. اعتباراً من شباط 2021 أخذ مارون وفريقه „بيتنا بيتك" في كل أنحاء لبنان، من خلال نشر روح ريادة الأعمال الناجحة في البلدات والقرى، لوصل الشتات اللبناني مع الشركات الصغيرة المحلية وتزويدهم بالإستثمارات والأدوات اللازمة للحفاظ عليها المجتمع وسط أزمة اقتصادية معوقة.

ب. مبادرة „غرسة خير"، هي مبادرة للطلاب والشباب والنساء تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي في جانب ثقافي طوعي من خلال دمج شرائح المجتمع لتحقيق مبدأ التضامن المجتمعي، وحث جيل الشباب على اعتماد عقلية مثمرة عن طريق كسر الصورة التقليدية الموروثة من القطاع الزراعي.

ج. „الغرفة الفتية الدولية (JCI) لبنان"، هي جزء من منظمة دولية قائمة على المتطوعين تهدف إلى إنشاء فرص تنمية للشباب ودفع تحويلهم إلى صانعي تغيير عالي ورواد أعمال وشبكات وإعلاميين.

د. „LibanTROC"، هي منصة لوسائل التواصل الإجتماعي الذاتية التي تطورت إلى منظمة غير ربحية. أصبحت LibanTROC كنوع من شبكة الأمان التي تربط أكثر من 75.000 عضو وتوفّر جميع أنواع الحلول لمعالجة الأزمات المستمرة.

ه. „إزرع"، هو مجتمع افتراضي غير ربحي يوفر استشارات خدمة مجانية عبر الإنترنت والأسواق للمزارعين ويمكّن الناس كي يزرعوا في المنزل أينما كانوا.

و. مبادرة „تضامن المتن" هي مبادرة حيث يتم التبادل المتبادل الطوعي للموارد والخدمات بين الأعضاء من أجل المنفعة المتبادلة.

تجدر الإشارة إلى أنه من الضروري إبراز أهمية التواصل والتنسيق بين هذه المبادرات من أجل تجنب الإزدواجية وإضاعة الموارد، وبالتالي زيادة التأثير على الأرض والتواصل مع مجموعة أوسع من المستفيدين.

نحو اقتصاد أكثر ديمقراطية: التوصيات والإنعكاسات

تركّز الحكومات اللبنانية اللاحقة عبر التاريخ بشكل رئيسي على الإصلاحات ذات الطبيعة الطارئة بدلاً من وضع السياسات الفعالة والتخطيط المستدام طويل الأجل. ونتيجة لذلك، عانت العديد من القطاعات والقضايا الرئيسية في البلاد من إهمال وفساد والإدارة السيئة وغرقت البلاد في عالم النخب الطائفية.

في هذا السياق، هناك حاجة ملحة لتطوير نهج جديدة لمعالجة الثغرات القائمة وحماية رفاهية وسبل عيش السكان بالتوازي مع إنشاء عقد اجتماعي جديد وعدالة اجتماعية.

فالإصلاحات الرئيسية حاسمة، خاصة على مستوى النقابات الحالية وشبكات السلامة الإجتماعية من أجل دفع التغيير المستدام وتعزيز الإندماج الإجتماعي والإقتصادي، وتحفيز النمو الإقتصادي. ستكون تلك الكيانات قادرة على معارضة الديكتاتورية وقيادة التغيير الديمقراطي والتحويلي وتعزيز الحرية الإجتماعية والإقتصادية، والنهوض بالحماية الإجتماعية مع تمثيل أقوى وشمول في صنع القرار والسياسات والديمقراطية والتعبئة.

بناء على تلخيص ما ذكر سابقاً في هذا التقرير ومناقشته في المؤتمر، تشمل التوصيات الرئيسية المقترحة التي تستهدف النقابات العمالية وأجهزة شبكات السلامة الإجتماعية ما يلي:

1. توصيات تستهدف النقابات العمالية

- إنشاء وتعزيز الحركات والتحالفات المنظمة بما في ذلك النقابات والإتحادات. يمكن القيام بذلك عن طريق تعزيز سلطة مركزية من خلال الضغط من أجل الإصلاحات العاجلة التي تستهدف أساساً نحو تمكين المجتمع المحلي. يعد العمل والجهود المبذولة لتوحيد العمال والموظفين مهمة ضرورية مع العلم أن العمال لديهم ثقة محدودة في النقابات العمالية. وينبغي ألا تعالج النقابات القطاع الخاص الرسمي والعاملين في القطاع العام فحسب، بل ينبغي أن تشمل أيضاً العمال والعاملين في القطاع غير الرسمي بمن فيهم العمال المهاجرون وعمال المنازل والشباب والنساء.

- إعادة هيكلة حركة العمال وقوانين النقابات لتكون أكثر شمولاً وديمقراطية واعتماد استراتيجيات طويلة الأمد في نطاق عملها من أجل تعبئة وأنشطة النقابات التي تتجاوز نطاق الإستجابات التلقائية للأحداث السلبية والقرارات الحكومية. تحتاج تلك الإستراتيجيات إلى التركيز على الأهداف الوطنية على المدى الطويل والتي تستند إلى العدالة الاجتماعية.

- تعزيز آليات التفاوض الجماعي على جميع المستويات وبين القطاعات المختلفة خاصة مع القطاع العام. تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن نهج TDE يختلف عن النهج التقليدي عندما يتعلق الأمر بالحوار الإجتماعي؛ ومع ذلك، فمن المحوري البدء من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة في هذه العملية. وبعبارة أخرى، إشراك العديد من أصحاب المصلحة في صنع القرار بما في ذلك الأشخاص والحكومة والمنظمات المهنية والطوعية وغيرها. من المهم أيضاً العثور على أرضية مشتركة مع نظام التشغيل لأن ذلك قد يعزز الثقة والمساءلة بين الحكومة والمجتمع. علاوة على ذلك، فإن هذا سيسمح بالمفاوضات وبالتالي قد يؤثر على السياسات الإقتصادية والإجتماعية.

- تعديل تشريعات العمل بما يتماشى مع معايير العمل الدولية وزيادة هامش حرية الأنشطة النقابية أيضاً مع الأخذ بعين الإعتبار سياق العمل اللبناني وخصائص القوى العاملة والتحديات العديدة السائدة.

- إلغاء الإذن الوقائي الإلزامي من وزارة العمل من أجل إنشاء أي اتحاد جديد وكذلك إشراف الوزارة على أنشطة الاتحاد.

- إلغاء قوانين التمييزية ضد العمال الأجانب مثل نظام الكفالة (كفالة) والقوانين التي تحدّ من القطاعات التي يمكن العمل فيها.

- إنفاذ حق العمال في تنظيم أنفسهم، بمن فيهم جميع العمال في القطاعين العام والخاص والإقتصاد الرسمي وغير الرسمي وكذلك المهاجرين واللاجئين.

- تعزيز النهج القائمة من القاعدة إلى القمة في تصميم التدخلات وفي إعادة هيكلة النماذج الحالية. على سبيل المثال، يجب تمكين العمال من تنظيم أنفسهم وينبغي أن يشاركوا طوال العملية. يمكن القيام بذلك من خلال تزويدهم بالأدوات والموارد الكافية وإشراكهم في الطاولة المستديرة ومناقشات مجموعة التركيز. يمكن أن يشمل المستفيدون الأوليون المستهدفون العاملين في صناعة المطاعم والخدمات الغذائية، لأنهم يمثلون قطاعاً ضخماً يضم عمالاً من جنسيات مختلفة.

- إنشاء كيان بديل للإتحاد العمالي العام باستخدام نهج من الأسفل إلى الأعلى يعكس تمثيل حقيقي للقوى العاملة والتي يمكن أن تعمل على تعزيز الدور المستقل والذاتي للنقابات في الإجراءات والقرارات الرئيسية.

- تعزيز الحركات الشعبية والتي ستدعم بدورها عمال الأجرة والعاملين الأجانب في مؤسستهم بموجب أطر جديدة.

- دعم بناء مبادرات قوية في الرتب والملفات القوية، وبناء السلطة من الأسفل؛ سواء كان ذلك كأعضاء في الإتحادات السائدة أو كأعضاء في النقابات الصغرى المستقلة.

- القيام بحملات ضد الفصل من العمل وإعادة التوظيف ومعالجة عقود العمال بنظام ساعات العمل الصفرية.

- الإستثمار في البحث القائم على الأدلة بناء على الأدلة والمراجعات التحليلية التي تقيم الوضع الحالي للنقابات والإتحادات العمالية وتحليل الفجوات في النظام. ويشمل ذلك الأساس الذي يسترشد به في وضع السياسات وتصميم التدخلات المصممة خصيصاً.

- إنفاذ حق العمال في تنظيم أنفسهم، بمن فيهم جميع العمال في القطاعين العام والخاص والإقتصاد الرسمي وغير الرسمي وكذلك المهاجرين واللاجئين

2. توصيات تستهدف بنية شبكات الحماية الإجتماعية

- وضع وإنشاء شبكات حماية إجتماعية بديلة مستدامة تفي بإحتياجات المجتمع الأساسية بما في ذلك الغذاء والمأوى والتعليم والصحة. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة مسؤولة عن تأمين هذه الإحتياجات من خلال عملية تنظيمية تشكّل شبكة بناء على مبادئ عدم التمييز والشمول والتضامن والحقوق والعدالة الاجتماعية. يساعد ذلك في وضع الأساس لنظام ضمان اجتماعي أكثر قوة وشمولاً من أجل تمكين السكان الحاليين والأجيال القادمة الحصول على ضمان الدخل المالي في عمر متقدّم. ويشمل ذلك: (1) سن سياسات جديدة للحماية الإجتماعية وخطط حماية العمالة؛ (2) تمديد نطاق الحماية الإجتماعية والتغطية لتشمل السكان الرئيسيين غير المحميين؛ (3) ضمان إمكانية الوصول والشمول العام في كل القطاعات (4) إطلاق الحق في الحماية من الظروف الموجودة مسبقاً من الانتماء إلى شبكة الزبائنية. يجب أن تكون تلك عملية تعاون وتنظيم لبناء أجهزة مستدامة يمكن من خلالها تبادل المساعدة، وليس بالمعنى الخيري بل بمعنى المساعدات المتبادلة حيث يسهم الناس كجهات رئيسية فاعلة في العملية والتبادل وفقاً للإحتياجات والقدرات.

- تعزيز نهج الرواتب التقاعدية غير القائمة على الإشتراكات أو المعاشات الإجتماعية التي يتم تحويلها من الضرائب المدفوعة بانتظام إلى كبار السن بغض النظر عن مساهماتهم في الضمان الاجتماعي [18].

- إعتماد استحقاقات وآليات الرعاية للسكان بشكل عام، وللفئات المهمشة بشكل خاص كشكل من أشكال التمكين بدلاً من الخيري.

- الإستثمار في مجال البحث القائم على الأدلة والمراجعات التحليلية التي تُقيم الوضع الحالي لشبكات الحماية الإجتماعية وتحليل الفجوات في النظام. ويشمل ذلك الأساس الذي يقوم عليه وضع السياسات وتصميم التدخلات المصممة خصيصاً لذلك.

References

[1] Abdo, N. (2014). Social protection in Lebanon: From a System of Privileges to a System of Rights. Arab NGO network for Development (ANND).

[2] Abou Shackra, M., Al Hassanieh, A. and Mallak, k. (2021). A Narrative Overview: Union Movement In Lebanon Post- 2019 October Uprising. Friedrich-Ebert-Stiftung (FES)

[3] Bou Khater, L. (2019). Understanding State Incorporation of the Worker's Movement in Early Post-War Lebanon and its Backlash on Civil Society. Civil Society Review. Issue 3. September 2018. Retrieved from https://doi.org/10.28943/CSR.003.003

[4] Bou Khater, L. (2015). Public Sector Mobilisation Despite A Dormant Workers' Movement. Confluences Méditerranée Review, 1(92), 125-142. Retrieved from https://doi.org/10.3917/come.092.0125

[5] El Agati, M., Samir, O., Ahmed, A. and Srour, Z. (2021). Sudanese Professionals Association: Structure, Evolution, Roles and Coalitions - Challenges and Future Prospects. Retrieved from https://www.arab-reform.net/publication/sudanese-professionals-association-structure-evolution-roles-and-coalitions-challenges-and-future-prospects/

[6] ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). (2021). Lebanon's Formal Private Sector: The Bitter Reality of 2020.

[7] Hijazi, S. (2021). The uprising brewing in Lebanon's trade union domain. L›Orient-Le Jour. Retrieved from https://today.lorientlejour.com/article/1271817/the-uprising-brewing-in-lebanons-trade-union-domain.html

[8]Human Rights Watch (2021). World Report 2021: Lebanon. Retrieved from https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/lebanon#e260c8

[9] International Labor Organization (ILO). (2021). Assessing Informality and Vulnerability among Disadvantaged Groups in Lebanon: A Survey of Lebanese, and Syrian and Palestinian Refugees. Retrieved from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_816649.pdf

[10] International Labor Organization (ILO). (2020). Policy Brief Rapid Diagnostic Assessment of Employment Impacts under COVID-19 in Lebanon. Retrieved from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_754666.pdf

[11] International Labor Organization (ILO). (2016). Matching skills and jobs in Lebanon: Main features of the labor market –challenges, opportunities and recommendations.

References

[12] Kobeissi, F. (2012). A'wdat Al Sira' Al O'mali Ila Al Wajiha Fi Lobnan Qadiyat O'mal 'Spinneys' Namothajan (The Return of the Workers' Struggle in Lebanon Spinneys Workers' Cause as a Case Study). Bidayat Magazine. Issue 3-4. Retrieved from https://bidayatmag.com/node/229

[13] Kumar, M. (2021). Falling Through the Social Safety Net in Lebanon. [Blog] Anera. Retrieved from https://www.anera.org/blog/falling-through-the-social-safety-net-in-lebanon/

[14] Lebanese Republic Central Administration of Statistics (CAS), International Labour Organization (ILO) and European Union (EU). (2020). Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019 Lebanon. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/Publications/Labour%20Force%20and%20Household%20Living%20Conditions%20Survey%202018-2019.pdf

[15] Mouawad, J. (2021). Lebanese Trade Unions and Independent Professional Associations: A Review in Light of the Popular Movement. Arab Reform Initiative. Retrieved from https://www.arab-reform.net/publication/lebanese-trade-unions-and-independent-professional-associations-a-review-in-light-of-the-popular-movement/

[16] Rammal, N., Karam, A. and Zoureiqat, G. (2015). Social Protection and Safety Nets in Lebanon. Retrieved from https://socialprotection.org/discover/publications/social-protection-and-safety-nets-lebanon

[17] Scala, M. (2022). An Intersectional perspective on social (in)security: Making the case for universal social protection in Lebanon. Centre for Social Sciences Research & Action. Beirut.

[18] Sibai, A. et al. (2020). Towards a Rights-Based Social Protection System for Lebanon: Ensuring income and dignity in older age and moving towards an inclusive and rights-based social protection system.

[19] The Consultation and Research Institute. (2016). "Characteristics And Structure Of The Union Movement In Lebanon". International Labor Organization (ILO) and Friedrich-Ebert-Stiftung (FES). Retrieved from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_535107.pdf

[20] Wood, G. and Gough, I. (2006). A comparative welfare regime approach to global social policy. World Development, 1712-1696, (10)34.

References

[21] World Bank. (2021). Lebanon›s Economic Update — April 2020. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/economic-update-april-2020

[22] World Bank. (2019). Understanding Poverty: Safety Nets.

[23] GIZ. (2019). Employment and Labour Market Analysis Lebanon. (2019). Retrieved from https://www.giz.de/en/downloads/ELMA_Lebanon_2019.pdf

[24] The mainstream workers' movement | libcom.org. (n.d.). Libcom.Org. https://libcom.org/library/1-mainstream-workers-movement

[25] Characteristics and Structure of the Union Movement in Lebanon. (September 2016). Retrieved from: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_535107.pdf

[26] Rocker, R. (2004). Anarcho-syndicalism: Theory and practice (Vol. 3). Ak Press. p.51

THE DEMOCRATIC ECONOMY
الاقتصاد الديمقراطي

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

RYZO - MES

دليل تضامن